**. علم النحو والتدوين في اللغة العربية:**

**1/ السماع:**

كان العرب يمقتون اللحن، ويخافون ويحرصون على اللغة العربية، والقرآن الكريم، مما اضطرهم إلى وضع ضوابط يسير وفقها الكلام العربي.

ومن ثم بدأت حركة واسعة لجمع اللغة من مصادرها الأولى على ألسنة العرب الخلّص؛ فذهب الرواة والعلماء إليهم في بيئاتهم في الجزيرة العربية، وأخذوا يسمعون منهم ويدونون ما يسمعون وفق أصول ومبادئ حكموها في المادة اللغوية المسموعة والمدونة عرفت فيما بعد باسم نظرية الاحتجاج.

«وقد اتفق العلماء على أنّ القرآن الكريم في أعلى درجات الفصاحة، وجعلوه المرجع الأول فيها، وقاسوا كلّ كلام عليه، فما وافقه قبلوه، وما خالفه ردّوه، ولذلك عدّوا لغة قريش أفصح اللغات، لأنّ القرآن الكريم نزل بها، ولأنّها لغة النبي (ص) والصحابة، والسواد الأعظم من الرعيل الأول، ولماّ نظروا في بقية اللغات وضعوا لها شروطا في الزمان والمكان لتحقيق شروط الفصاحة، ورأوا أنّ هناك مناطق أفصح من مناطق وأزمانا أَوْلى من أزمان في الاحتجاج».

أمّا الزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال العرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني، سواء أسكنوا الحضر أم البادية، أمّا الشعراء، فقد صنفوا أصنافا أربعة: جاهليين لم يدركوا الإسلام، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام، وإسلاميين لم يدركوا من الجاهلية شيئا، ومحدثين أولهم بشار بن برد، وشبه الإجماع انعقد على صحة الاستشهاد بالطبقتين الأوليين، واختلفوا في الطبقة الثالثة، أمّا الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامها في علوم اللغة والنحو والصرف خاصة، وكان آخر من يحتج بشعره على هذا الأساس بالإجماع إبراهيم بن هرمة (80- 150ه) الذي ختم الأصمعي به الشعر، أمّا أهل البادية فقد استمر العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري.

أمّا المكان أو القبائل، فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج على اختلاف قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة.

وقد كان هذا منشأ الخلاف بين البصريين والكوفيين؛ حيث اعتمد البصريون في مادة منهجهم العلمي على الأفصح من الألفاظ والأسهل منها على اللسان، ولذلك اختاروا من بين القبائل التي اعتمدوا عليها، القبائل المقطوع بعراقتها في العربية والمصونة فطرتهم من رطانة الحضارة الأجنبية، فاختاروا من العرب قيسا وتميما وأسدا، فأخذوا أكثر قواعدهم من هؤلاء في اللغة والإعراب والتصريف، ثم أخذوا من هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يأخذوا عن حضري ولا من سكان البراري ممن كان يجاور الأمم الأخرى. فلم يؤخذ من لخم ولا من غسان ولا من إياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى، ولا من ثعلب والنمر لمجاورتهم اليونان، ولا من عبد قيس لمخالطتهم الهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس كذلك، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز لأنّ الذين نقلوا اللغة صادفوهم حيث ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ففسدت ألسنتهم.

أمّا الكوفيون فقد قبلوا كلّ مسموع ، فأخذوا عن أهل الحضر ممن جاور المتحضرين من الأعراب، فلم يبالغوا في التحرّي والتنقيب حتى قيل: إنهم أفسدوا النحو بأخذهم عمن فسدت لغتهم.

ومن هنا؛ فقد كان السماع أو النقل هو الأصل الأول من أصول النحو العربي ويقابله في أصول الفقه الكتاب والسنة، ويعرفه (ابن الأنباري) بقوله: «اعلم أنّ النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة، وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولّدين وغيرهم، وما جاء شاذا في كلامهم نحو الجزم ب (لن) والنصب ب (لم) كما حكى الحياني...» ؛ فقد اشترط (ابن الأنباري) أن يكون المنقول كلاما عربيا فصيحا؛ فأخرج المولدين وهم الطبقة الرابعة من الشعراء.

ومن الممكن حصر المصادر التي استقى منها اللغويون العرب مادتهم –بالرغم من وجود خلاف حول بعضها- فيما يلي:

1. القرآن الكريم.
2. القراءات القرآنية.
3. الحديث النبوي.
4. الشعر.
5. الشواهد النثرية.

ومن هنا فالسماع عند علماء العربية قسمان: نص ديني ونص أدبي؛ فالنص الديني يتمثل في القرآن الكريم، بما في ذلك القراءات القرآنية، والحديث الشريف، والنص الأدبي يتمثل في الشعر، والشواهد النثرية.

1. فالقرآن الكريم كما أشرنا من قبل، اعتبروه في أعلى درجات الفصاحة وخير ممثل للغة الأدبية المشتركة، ولذا وقفوا منه موقفا موحّدا؛ فاستشهدوا به وقبلوا كلّ ما جاء فيه، ولا يعرف أحد من اللغويين قد تعرض لشيء مما أثبت في المصحف بالنقد والتخطئة.
2. القراءات القرآنية: وهي الوجوه المختلفة التي سمح النبي عليه الصلاة والسلام بقراءة نص المصحف بها قصدا للتيسير، وهي كذلك حجة؛ إذ إنها مروية عن الصحابة وقرّاء التابعين (كأبي عمرو بن العلاء) و(الكسائي)و(يعقوب الحضرمي) وهم أئمة في اللغة والنحو. وقد جرى عرف العلماء على الاحتجاج بالقراءات سواء أكانت متواترة أم آحاد أم شاذة، والقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة ينتج بها في اللغة والنحو.
3. الحديث الشريف: وقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدّم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب وقد أجمع اللغويون والنحاة عامة على أنّ النبي (ص) أفصح العرب قاطبة، وأنّ الحديث لا يتقدّمه شيء في باب الاحتجاج أثبت لهم أنّه لفظ النبي نفسه، ولهذا انقسموا فيما يروى من الأحاديث فريقين: فريق غلب على ظنه أنّها لفظه عليه السلام فأجاز الاحتجاج بها، وفريق غلب على ظنه أنهّا مروية بالمعنى لا باللفظ، ولذلك لا يجوز الاحتجاج بها.
4. الشعر والنثر، وقد كان الاحتجاج بهما أيضا.

ويفسّر انصراف النحاة عمّا دوّن من أحاديث رسول الله أنّ السبيل إلى قراءاته على أصحابه لم تكن ميسرة ماعدا أحاديث قليلة صحّت عندهم، أوردوا بعضا منها شواهد على ظواهر نحوية كما فعل (سيبويه) في كتابه (والفراء) في معاني القرآن.

هذا كلّه يدلّ على شيء مهمّ في استقراء النحويين للغة، هو أنهّم عنوا باللغة المحكية المسموعة، فالقرآن ذو أسانيد صحيحة، والشعر يسمع من أفواه الفصحاء أو الرواة الثقاة، والأمثال يتداولها الناس كما رويت عن أعراب البادية الموثوق بهم، وهذه الخصلة في طبيعة الاستقراء تدلّ على سلامة الدراسة اللغوية التي قام بها العرب القدماء، كما تدلّ على وجه كبير من وجوه الشبه بين مناهجهم ومناهج المعاصرين الذين يجعلون اللغة المدونة ثانوية أو مساعدة لا غير.

**2/ القياس:**

هو ثاني أصل من أصول النحو؛ حيث قال (ابن الأنباري) في أصوله: « أدلة النحو ثلاثة : نقل وقياس استصحاب حال، فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع»؛ حيث استقرى مدونو النحو ما وصلهم من كلام العرب وراعوا علله وصنفوها ثم وضعوا قوانينهم المطردة. ولا شك في أنّ بعض المنقول من مختلف اللهجات يخرج على هذه القوانين.

والقياس هو الأساس الذي بنى عليه القدماء كلّ ما استنبطوه من قواعد في اللغة أو صيغ في كلماتها، أو دلالات في بعض ألفاظها؛ فالقياس بمثابة المكيال أو الميزان الذي يبين لنا الصحيح من الزائف، وما يقبل وما يرفض، وليس القياس إلا استنباط مجهول من معلوم، فإذا اشتق اللغوي صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة من مادة أخرى، سمي عمله هذا قياسا؛ فالقياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال رغبة في التوسع اللغوي، وحرصا على اطراد الظواهر اللغوية.

وهنا تتجلّى فائدة القياس إذ تغني المتكلم عن سماع كلّ ما يقوله العرب، لأنّه يستطيع أن يصوغ المضارع وأسماء الفاعلين والمصادر ونحوها متبعا لقياس الكلمات على نظائرها.

والقياس قديم في العربية لجأ إليه النحاة منذ أن تكلّموا في مسائل النحو وأصوله التي بدأت على صورة مناقشات بين الشيوخ؛ حيث اقترن لفظ "القياس" بمحاولة النحاة الأوائل وضع أسس للنحو العربي؛ وفي مقدمتهم (أبو الأسود الدؤلي)، حيث يقول (الزبيدي) (379ه) في طبقاته: « هو أوّل من أسّس العربية ونهج سبلها، ووضع قياسها، وذلك حين اضطرب كلام العرب؛ وصار سَراة الناس ووجوههم يلحتون».

ويعدّ استخدام القياس من الأسس المنهجية في دراسة اللغة، وقد أخذ به اللغويون جميعا، البصريون منهم والكوفيون، غير أنّهم اختلفوا في كثرة الأخذ به والاعتماد عليه، إذ كان البصريون أكثر من سواهم ميلا إلى استخدامه في دراستهم.

ويعتبر (عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي) (ت 117ه) أوّل من أسّس استخدام القياس في اللغة، فقيل إنه: «أوّل من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل».

وفي هذا يرى علي أبو المكارم أنّ النحو قد عرف ما يسمّى بالقياس قبل (ابن أبي إسحاق)، فرغم اعترافه له بالدور البالغ الأهمية في القياس، إلاّ أنّه يراه قد لعب دور المسرف فيه وليس دور المبتكر له ويسلّم إلى نتيجة مفادها أنّ النحاة كانوا يأخذون به منهجا قبل أن يسرف هو فيه.

كما يرى أنّ القياس قد مر بمرحلتين: مرحلة القياس الاستقرائي من نشأة النحو إلى أواخر القرن الثالث الهجري ثم مرحلة القياس الشكلي التي أعقبت ذلك وظهرت واضحة فيما كتبه أبو علي الفارسي وابن جني وابن الأنباري والسيوطي عن القياس، وأثر أصول الفقه فيه أظهر من أن ينكر.

لكنّنا نجد معظم كتب النحو تسند ظهور القياس على يد (عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي)، تأسيسا على ما رواه (ابن سلام الجمحي) في "الطبقات".

وقد توسع (الحضرمي) في القياس وكان أشد تجريدا له، ذلك أنّه كان يلتزم من اللغة ما يطرد وينقاس، ويعدّ ما عدا ذلك خطأ.

وقد أدرك أنّ اللغة (مستويات) وأنّ القياس يجب أن يكون أساسا لما يطّرد وينقاس منها، وهكذا عدّه النحاة شديد التجريد للقياس.

وقد أثر (الحضرمي) فيمن جاء بعده من النحاة البصريين، لذلك يعدّ من مؤسّسي (المنهج القياسي)، ومن سمات هذا التيار أنّه لا يهتم بالظواهر المسموعة من العرب قدر اهتمامه بالقياس، وقد ترتّب على ذلك تخطئة الشعراء والطعن على العرب؛ فالحضرمي كان يقبل كلام العرب الذي يوافق قياسه، وينقد كل ما عداه.

**الاستشهاد والاحتجاج والتمثيل** :

**الاستشهاد**: الشهادة خبرقاطع، واستشهد: سأله أن يشهد، والشهادة في النحو أخبار قاطعة موثقة يسوقها

علماء اللغة عن الناطقين باللغة. والاستشهاد على هذا النحوهوالإخباربما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر أونثر.

**التمثيل**: يستعمل كثيرا في الأمثلة الصناعية التي تساق عادة لزيد وعمر لقصد تثبيت القواعد وبيانها ،

وكذلك في سوق النصوص والتعليق عليها عمن جاورواعصرالاستشهاد من الشعراء والناطقين باللغة .

والخلاصة أن التمثيل يطلق على ما ليس من كلام العرب من النصوص (بمصطلح النحاة )متجاوزاعصر

التوثيق للغة أو مصنوعا للتمثيل والإيضاح ، أما كلام العرب الموثق فيرد تحت الاستشهاد والاحتجاج .

**الاحتجاج** : الحجة إقامة البرهان، وحجج النحو براهين تقام من نصوص اللغة للدلالة على صحة رأي

أو قاعدة، والاحتجاج في النحو معناه: إقامة البراهين من النثر والشعر.

فكل من الاستشهاد والاحتجاج يتلاقيان في مجرى واحد هو: سوق ما يبرهن على صحة القاعــدة الأولـى،

لكن نجد- حسب القوا ميس- معنى ينسب "للاحتجاج" لا يوجد في "الاستشهاد" وهو إضافة"الغلبة" للحاجة

التي يقوم على معناها الاحتجاج. فلفظة"الاحتجاج" تستخدم في كتب النحو غالبا في المواقف التي تتطـــلب المغالبة و الجدل بقصد التفوق و نصرة الرأي، كما يغلب استعمال هذا اللفظ في موضع آخر و هو:"لدلالــة على فصاحة عربي أو هجنته"، فيقال مثلا"يحتج به"، أو"العلماء يجعلــونه حجــة"......الخ. فالاحتجـــــاج إذًا، هو إثبات شيء بدليل نقلي يعود إلى من يصح الاحتجاج به لتوثيق مسألة من المسائل.

**مصادر الاحتجاج(الشواهد النحوية)**

[[1]](#footnote-2)\***القرآن الكريم:**

القرآن هو كلام الله- سبحانه وتعالى-، يأتي في المرتبة الثانية من الاحتجاج اللغوي بعد كلام العرب، لأنه أنزل عليهم، ولم يخاطب العرب إلا بما يفهمون، وهناك من يصنفه في المقام الأول قبل كلام العرب على أساس أنه كلام منزه من كل نقيصة أو سهو أو خطأ. و يعد أفصح ما نطقت به العرب، لذا يعتبر أساس مصادر اللغة عندهم وأغلبها، يقول الفخر الرازي: "إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجوازنا إثباتها بالقرآن العظيم أولى". و يقول الفراء "الكتاب أعرب وأقوى حجة من الشعر".

لقد نال الشاهد القرآني عناية القدامى، إذ تمسك به الخليل وسيبويه، والذين جاءوا بعدهما، ولم يختلف

العلماء في حجة النص القرآني، بينما وقع خلاف في القراءات الآحاد والقراءات الشاذة التي التمسوا لها

مخارج من كلام العرب. فالقرآن قراءات متعددة، منها ما يوافق المطرد من كلام العرب ومنها ما يخالفه

وكان للنحاة أحكام، فبعضهم لا يتحرج من تخطئة القــراء، وبعضهـم ينسبـها إلى لغـة من لغـات العرب

وبعضهم يؤولها كي تستقيم مع القاعدة المطـردة. وهـذه القـراءات جميعـها منسـوب إلى الرسول (ص)،

وهوالذي يقول:( نزل القرآن على سبعة أحرف). والقراءة سنة متبعة، يلزم قبولها تسهيلا على العرب

في القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة.

والمقصود بالأحرف الأوجه المختلفة من القراءات، والمتغيرة من حيث اللهجات، وسميت القراءة حرفا

حتى وإن كانت كلاما كثيرا، لأن منها حرفا قد غير نظمه، أو كسر، أو قلب إلى غيره ، أو أميل ، أو أزيد أو نقص منه). وقد حاول ابن قتيبة(ت276ه) أن يحصر القراءات في سبعة أوجه وهي كما يلي:

1/ الاختلاف في إعراب الكلمة أو في بنائها، بما لا يزيلها عن صورتها ولا يغير من معناها، كقوله تعالى: "هؤلاء بناتي هن أطهرلكم"، قرئ لفظ (أطهر) بالضم على الخبرية، ..... وقـرئ أيضـا: "هـن أطـهـر لكـــم". هود 78 بالنصب على الحالية، وقولــه تعالــــى: وهــل يجازي إلا الكفور( مبنيا للمعلوم) ....

وقرئ أيضا:"وهل يجازى إلا الكفور". سبأ17 ( مبنيا للمجهول).

2/الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير من معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب

نحو قوله تعالى : "ربنا باعد بين أسفارنا "( قرئ الفعل على أنه فعل أمر للدعاء) ..... و"باعد بيـن

أسفارنا" سبأ 19 (على أنه فعل ماض للإخبار).

3/الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير من معناها كقوله عز وجل : "وانظر إلى العظام

كيف ننشزها".... وقرئ: كيف ننشرها .البقرة 259 .وقوله تعالى :"حتى إذا فزع عن قلوبهم" .....فرغ

سبأ23.

4/الاختلاف في الكلمة بما يغير من صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى :"وتكون الجبال كالعهن المنفوش" ..... وقرئ: كالصوف المنفوش. القارعة5 .

5/الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها، كقوله عز وجل: "وطلع منضود" .....و قرئ: وطلح

منضود. الواقعة 29 .

6/الاختــلاف بالتقديــم والتأخـير، نحـو قولـه تعالى: "وجـاءت سكـرة الموت بالحـق" ..... وقرئ: جاءت سكرة الحـق بالموت. ق19.

7 /الاختلاف بالزيادة والنقصان، نحو قوله تعالى: "إن الله هو الغني الحميد" .....إن الله الغني الحميد

لقمان 26 .

**شروط قبول القراءة**: تقبل القراءة القرآنية بشروط هي التالية:

1-أن تصح نسبتها إلى الرسول(ص) بالتواتر.

2-أن توافق العربية (قواعد النحو) ولو بوجه.

3-أن توافق رسم المصحف العثماني.

فالقراءة التي تتوفر فيها هذه الشــروط هي القراءة الصحيحـة المقبـولة، والتي لايجـوز ردهـا، لأنها من

الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وإذا اختل ركن من هـذه الأركان الثلاثـة، فهـي ضعيفـة أو شاذة أو

باطلة. غير أن القراء قد صرفوا انتباههم عن قبول القراءة إلى "صحة " النسبة إلى الرسول (ص) فالقراءة

ذات النسبة الصحيحة معقولة، حتى وإن لم يتحقق لها عنصرالتواتر، أو شـرط موافقـة العربيـة أو موافقــــة المصحف العثماني. فصحّة السند شرط القبول في عرف الفرّاء، وهو موطن الخلاف بينه وبين النّحاة الذين صرفوا همهم نحو الشرط الثاني وهو موافقة العربية ولو بوجه.

لقد تمسك النحاة في قبول القراءة بشرط موافقة العربية ولو بوجه من وجوه التأويل، وإن خالفت ذلك

ولم يمكن إعادة تركيبها إلى أصل من أصول العربية، حفظت القراءة ولم يقس عليها قياسا عاما، وإن

صح الاحتجاج بها في مثل تركيبها (أي يحتج بها في مثل هذا الحرف فقط)، فكان العلماء ينظرون إلى

القراءات من حيث موافقتها للقياس، وهذا موقف البصريين، حيث وقف معظمهـــــم من القراءات موقفا

مخالفا، لهذا لم يتخذوها أصلا يبنون عليه قواعدهم، بل اعتمدوا طائفة، وتأولوا طائفة ثانية ووجدوها

تتفق ومذاهبهم، فعندما تكون لغة القراءة غير متفقة مع قواعد النحو، يلتمس النحوي الأعذار لها حتى يثبت أنها مقبولة في النحو، وهذا يخص القراءات التي لم تتفـق مع القواعــد. أمـا فيمـا يخـص النـص الشمــولي الكلي الموحد المجانس للكتاب المنزل(القرآن الكريم)، فإن لغته هي المصححة للأصول والدالة على صحة الاستنباط والقياس. وقد خالفهــم في ذلك - أي في عدم استشـهاد البصرييــن بالقراءات الآحاد أو الشاذة - معظم الكوفيين فيما بعد، إذ كان موقفهم يختلف قليلا عن موقف البصريين من القراءات، فالكوفيون قبلوها، واحتجوا بها، وتحرجوا من مخالفة الكتاب، وليس في موقفهم حدة البصريين الذين أنكروا بعض القراءات أو وصفوها بالقبح والضعف والشذوذ...الخ.

**\*الحديث الشريف:**

الحديث هو ما نطق به الرسول (ص)، وسمع عنه، يأتي في المرتبة الثالثة في الاحتجاج، وذلك حتى نهاية القرن4هـ ، حيث تبين في بعض الأحاديث عدم صحتها لكون غالبيتها مروية بالمعنى وتداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها. وبعض الأحاديث رويت بوجوه مختلفة، إضافـة إلى تأخــرها في التــدوين، حتى دخلتها بعض الانحرافات المعنوية والتركيبية. وقد استشهد الأوائل من كبار علماء اللغة والنحو بالحديث كأبي عمرو بن العلاء، والخليل، والكسائي، وسيـبويه والفرّاء...، ولكن هـذا الاستشهـاد لم يصل إلـى درجة الشيوع والانتشار مثلما نجد من القرآن الكريم والشعر.

لم يكن الحديث في الحقيقة مصدرا من مصادر الدرس النحوي يلي القرآن الكريم في حجيته ، كما كان في

أصول الفقه ، فلم يعتد به النحاة أصلا من الأصول تستنبط منه القواعد والأحكام النحوية. وكان سيبويه

عندما يذكر حديثا نبويا في كتابه لا يقصد الاستشهاد به، وإنما كان تقوية لشواهد سبقت من القرآن أو كلام العرب. وينقسم النحاة في الاستشهاد بالحديث إلى ثلاث طوائف هي:

1/ طائفة رفضت الاحتجاج بالحديث مطلقا وهم أغلب النحاة .

2/طائفة أجازت الاحتجاج به وهم المتأخرون من النحاة في القرن السابع الهجري و ما بعده كابن مالك

(672هـ)و ابن هشام(708هـ)، و كانت حجتهم في ذلك، أن الإجماع منعقد على أن الرسول هو أفصح

العرب لسانا، و حديثه أصح سندا من كثيرمن أشعارالعرب التي يحتج بها، وأن الأحاديث دونت قبل

فساد اللغة. كما أجازالاستشهاد بالحديث اللغويون أصحاب المعاجم، لكونهم لم يجدوا حرجا في ذلك، لأن

عمدتهم المعنى، ورواية الحديث بالمعنى جائزة اتفاقا.

3- طائفة تحتج به على شرط، فهي تحتج بالقسم الذي اعتنى ناقله بلفظه لمقصود خاص، وترك القسم

الذي اعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، كالإمام"أبي الحسن الشاطبي" (ت790هـ)، والسيوطي(ت911هـ).

وابن الأنباري يجعل ما تواتر من السنة دليلا قطعيا من أدلة النحو يفيد العلم.

**\*كلام العرب(الشعر والنثر):** يقصد بكلام العرب ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، حتى إن كانوا

من الأطفال والمجانين والصعاليك، وهوكل ما أثرعنهم من شعر ونثــر، إلى أن فســدت الألسنـة بكثـرة

المولدين وشيوع اللحن، شرط أن يسمع عنهم أو ينقل منهم على ألسنة النحاة. يتناول كلام العرب مختلف

مظاهرالطبيعة العربية، وهذا ما يسمى"بديوان العرب"، وكان ذلك على نحو ما تكون كتب التاريخ دواوين

الأمم، وهي رصيد من أقوال العرب، يشمل مختلف المستويات اللغوية التي جمعتها مختلف اللهجات، هذه

الأخيرة أخذت من بعض القبائل التي كانت تعيش في قلب الجزيرة العربية ولم تحتك بغيرها، فبقي لسانها

سليما.

ولما أراد العلماء جمع اللغة ليستنبطوا منها الأحكام والقواعد، قرروا أن يجمعوها من مصادرها الأصلية،

يأخذونها من منابعــها الصافية الخالية من شوائب العجمـة، فكان مقياسـهم في الأخـذ عــن العـــرب هـــــو

**الفصاحة**، وهـذه الأخيــرة مرتبطة - حسبهم - بالبداوة التي تقتصر على عرب وسط الجزيرة، وسموا من

جاوزالزمان أوالمكان الذي حددوه **مولــدا** ولم يستشهدوا به .وقـد حددوا العرب الفصحاء في إطارين هما

المكان والزمان .

1/- **المكان**، فقد قرروا الأخذ عن أعراب البادية، بالرحلة إليهم، فانطلقت حركة الرواة من إقليم واحد

هو العراق، ومن مدينتين من مدنه فقط هما: البصرة والكوفة. وقـد جد العلماء –الرواة والنحـاة – في

الحصول على اللغة من أفواه الأعراب، سواء بالرحلة إليهم إلى الصحراء، أو بقـدومهم هـم إلى البصرة

والكوفة، لأخذ اللغة عنهم. وقد رحل معظم علماء القرن الثاني إلى البادية، وكذلك فعل علماء القرن الثالث والرابع. فالخليل بن أحمد جمع علمه من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، وصنع الكسائي مثله فكان يخرج إلى البادية ثم يعود إليها وقد نفد خمس عشرة قنينة من الحبر في الكتابة عن العرب.

حتى الأعراب أبوا إلا أن يكون لهم نصيب في هذه الحركة العلمية، فكانوا يأتون إلى الأمصارحاملين معهم ثروة البادية من اللغة، ويتلقاهم العلماء للسملع عنهم، فكان الرواة يشترون اللغة من الأعراب، ويتنافسون في الأخذ عنهم، حتى أصبحت اللغة سلعة غالية يبيعها الأعراب ويشتريها الرواة.

2/**- الزمان**: إن العرب الذين يوثق بعربيتهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البادية من

جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع، لأن لغة العرب ظلت سليمة حتى نهاية القرن الثـــاني في الحواضر،

وحتى نهاية القرن الرابع في البوادي. وقد حدد النحاة الزمان بنحو 150سنة قبل الإسلام، و150سنة بعده ثم نظروا في ما روي بعد ذلك، فإن كان من البادية كان حجة في اللغة، وإن كان من الحضر لم يكن حجة فيها. أما الذين نشأوا بعد هذا التاريخ فهم مولدون تعلموا العربية بالصناعة ولا يستشهد بكلامهم في النحو ولا في اللغة .

لقد استنبط النحاة قواعدهم من الشعر ابتداء من امرىء القيس وهو أقدم شاعر من أصحاب المعلقات، ومن بعده حتى ابن هرمة في نهاية القرن الثاني للهجرة ، فلم يفرقوا بين شاعروآخرولا بين قرن وآخر،واتفقـــوا على أن يكون منتصف القرن الثاني للهجرة نهاية عصرالاحتجاج بالشعر،وقد قسم اللغويون الشعـراء إلــى أربع طبقات هي كما يلي:

- طبقة الجاهليين، وهؤلاء لا يطعن في شعرهم.

- طبقة المخضرمين، وهم شعراء صدر الإسلام، الذين عاشوا في الجاهلية والصدرالأول من الإسلام

كالخنساء وحسان بن ثابت ولبيد بن ربيعة ...وهؤلاء أيضا يحتج بشعرهم .

- طبقة المتقدمين مثل جرير والأخطل والفرزدق، وهؤلاء لم يكن إجماع لدى النحاة على الاحتجاج بشعرهم .

- طبقة المولدين، وهم المحدثون، وقد تم الاتفاق على عدم الاحتجاج بشعرهم، لأن الفصاحة قد ضاعت

من شعرهم بحكم عامل الزمن.

لقد استشهد علماء البصرة بشعر الطبقتين الأولى والثانية، ولم يستشهد معظمهم بشعرالطبقة الثالثة أما

الرابعة فلم يستشهد بشعرها.

أما علماء الكوفة فاحتجوا بشعر الطبقات الأربع، كما استشهدوا بشعـر مجهول القائل .

وهكذا تحدد معيار الفصاحة في الزمان والمكان، مرتبطا بطبيعة الحياة العربية البدوية القاسية، إذ اعتبر

الجفاء والخشونة معيارا للفصاحة، وكان البصريون يتهمون الكوفيين بأخذ اللغة عن الحضر ويقولون

لهم: نحن نأخذ اللغة عن أكلة اليرابيع وأنتم تأخذونها عن باعة الكوامخ.

لقد أجرى النحاة العرب الاستقراء على أشكال لغوية مختلفة باختلاف قيس وتميم وأسد وطيء وهذيل ،

واستخرجوا قواعدهم من هذه التنوعات، وذلك بسبب اختلاف اللهجات من حيث الأصوات والمفردات

والتراكيب على ألسنة القبائل، على نحو ما تختلف الفصحى اليوم من بلد عربي إلى آخر.

نشير في النهاية إلى أن النحاة قد أخذوا اللغة من منبعين هما: الرواية والمشافهة ، وكان النحاة يميلون إلى الشعر، فكان الرواة يحفظون الأشعار التي تجري على ألسنتهم، بحسب كل رواية في النطق، وليس بحسب العادات النطقية لقبيلة الشاعر .

أما المشافهة فيأخذ النحوي فيها عن أبناء القبيلة، إما في حلقات الدروس أو من الخيمة بالصحراء .

هذه جملة المصادر التي استقى منها النحاة مادتهم، وأهم من كان لهم الفضل في هذا العمل : يونـــس بــــن حبيب، خلف الأحمر، الخليل، النضر بن شميل، المازني والكسائي، وحتى في أواخر القرن الرابـــــع كان هناك من يروي عن الأعراب، مثل الأزهري وابن جني وابن فارس، ثم انقطعت الرواية بعد ذلك.

بالتوفيق.

1. [↑](#footnote-ref-2)